هيئة الاستكشافات تطلق استراتيجية نفطية جديدة

أعدّت هيئة استكشاف وإنتاج النفط التابعة لوزارة النفط والمعادن إستراتيجية ورؤية جديدة لقطاع البترول في بلادنا، تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وترتكز الإستراتيجية التي حصلت عليها "الميثاق" على ضرورة زيادة الاحتياطيات النفطية والغازية بشكل متصاعد وذلك من خلال عدد من المحاور تتمثل في استقطاب الاستثمارات العالمية.

كتب/ جمال مجاهد

تشجيع رأس المال الوطني والعربي للاستثمار في قطاع البترول، وتطوير التشريعات العامة للنشاط الاقتصادي في هذا القطاع، والتحسين المستمر للشروط المالية والاقتصادية للاتفاقيات، وتحديث البناء المؤسسي وتطوير الكادر المحلي ونقل التكنولوجيا الحديثة، وكذا التطوير المستمر للمفاهيم العلمية لجيولوجية البترول في اليمن وتشجيع البحث العلمي، والتركيز على المناطق البحرية واليابسة مع تحسين بنود الاتفاقيات حول هذه المناطق.

وتعمل وزارة النفط والمعادن وهيئة استكشاف وإنتاج النفط على اشتقاق السياسات الضرورية التي تصب في خدمة الإستراتيجية العامة والأهداف الرئيسية لقطاع البترول بناءً على التطور التدريجي والخطوات المدروسة لبناء نموذج وطني في الصناعة البترولية يتلاءم مع الخصائص الاقتصادية الوطنية والمقاييس الصناعية العالمية.

وتقوم الإستراتيجية على تنمية الاحتياطيات النفطية والغازية، وتطوير البناء المؤسسي، وتطوير الكادر ونقل التكنولوجيا، وتوسيع حجم مناعة الخدمات الفنية واللوجستية، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص الوطني، وتخفيض سقف كلفة الإنتاج والاستغلال الأمثل لمنشآت البنية التحتية ونهج سياسات سعرية فعّالة.

وحدّدت الإستراتيجية ملامح الأهداف الماثلة أمام هيئة استكشاف وإنتاج النفط في المستقبل القريب، في تقسيم الأحواض الرسوبية حسب أهميتها "المسيلة، السبعتين (مأرب- شبوة)، الأحواض البحرية، أحواض جيزع- قمر وجنوب الربع الخالي"، والمشاريع التطويرية "مشروع بنك المعلومات الإلكتروني" وتحويل المعلومات إلى شكل رقمي مع اقتناء البرامج الحديثة في إدارتي الجيولوجيا والجيوفيزياء وإدارات المكامن والإنتاج والحفر"، والخرائط الإقليمية "خريطة تفصيلية متطورة للأحواض الرسوبية، وخرائط جيولوجية، تكتونية، وخرائط تضم التراكيب الجيولوجية الأولية، وخرائط تركيبية إقليمية لمستويات إستراتيجرافية مختلفة".

كما شملت أهداف الهيئة تكوين فرق فنية متخصّصة متكاملة وخلق ظروف ملائمة لمنع تسرب الكوادر الأساسية من الهيئة، ووضع المقاييس والمواصفات للأعمال والمعلومات وتوحيد الوحدات القياسية الفيزيائية وغيرها، ووضع معايير ثابتة لحسابات الاحتياطيات وتصنيفها وصيغ علمية متعارف عليها في الصناعة البترولية لاحتساب العمليات الاقتصادية مثل اقتسام الإنتاج وكلفة استخراج برميل النفط الواحد في كل منطقة على حدة والتعريفات العلمية للنفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل بالإضافة إلى تعريف نوع الأصول وكذلك الأعمال التي تندرج ضمن تلك النفقات، ووضع معايير وسياسات وتشريعات ثابتة في مجال الحفاظ على البيئة من خلال التعاقد مع شركة استشارية عالمية.

خطة مستقبلية

وأشارت الإستراتيجية إلى خطة العمل الحالية والمستقبلية لهيئة استكشاف وإنتاج النفط والتي تشمل تحقيق اكتشافات تجارية جديدة ونتائج إيجابية والمحافظة على ورفع معدلات الإنتاج، والترويج للقطاعات النفطية، والمساهمة المستمرة في تطوير اتفاقيات المشاركة في

■ استقطاب الاستثمارات العالمية وتحسين الشروط المالية والاقتصادية للاتفاقيات

الإنتاج، وإجراء دراسة مكمنية للحقول المنتجة من أجل إضافة آبار جديدة منتجة فيها، ومتابعة أدائية المكامن وتقييمها وخصوصاً مكامن صخور الأساس في حضرموت وشبوة، وتقييم الاحتياطي في كل قطاع ووضع خطة سنوية للإنتاج، والعمل على تطوير المكامن الثانوية في حوض سيئون- المسيلة "مكامن قشن السفلي، سار، مديبي وصخور الأساس" وكذلك تطوير المكامن "سبن، لام، صافر وصخور الأساس" في حوض السبعتين.

ولفتت الإستراتيجية النفطية إلى العمل على تنفيذ خطط المشاريع الجديدة المتمثلة في بناء المنشآت السطحية لمعالجة النفط في القطاعات "١٠، ٩، S2"، والعمل على تنفيذ عمليات الحفر التطويري والاستكشافي وفق برامج العمل المخطط لها، والعمل على حفر آبار أفقية في الطبقات العليا "S2، S1C، S1A"، وكذلك الطبقات السفلى "سار الكربونية ومديبي وصخور الأساس" وخاصة في قطاع "١٤" المسيلة في الحقول "شمال كمال وشمال شرق كمال وسونا"، وإجراء عملية تحفيز للطبقات الإنتاجية.

كما سيتم إعادة إكمال بعض الآبار في الطبقات الأساسية "S1A، S1C" والثانوية "LQ.S.C" وعزل النطاقات المائية "WSO"، والعمل على تنفيذ برنامج الصيانة للمنشآت في أوقاتها المحدّدة وذلك لغرض التخفيض من فترات التوقف للمنشآت السطحية.

اكتشافات جديدة

وكانت هيئة استكشاف وإنتاج النفط كشفت عن تحقيق اكتشافات نفطية جديدة في ٤٢ قطاعاً نفطياً خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥ مع تنفيذ البرامج الاستكشافية المخطط لها.

وتوقّعت الهيئة أن يتم خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٢ تحقيق اكتشافات "محتملة جداً" في قطاعات ٧٦ و٤٧ و٤١ و٢٠ و١٣ و٧ و٣ و٢ و١، واكتشافات "محتملة" في قطاعات ٧٥ و٧٣ و٧٢ و٤٩ و٤٨ و٣٣ و١٥ و٨، واكتشافات "ممكنة" في قطاعات R2 و٧٠ و٦٩ و٥٢ و٣٥ و١٦ و٦.

ووفقاً للهيئة فمن المتوقع خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٥ تحقيق اكتشافات محتملة جداً في قطاعات ٨٦ و٨٥ و٨٢ و٧٤ و١٩، واكتشافات محتملة في قطاعات ٨٣ و٦٨ و٥٧ و٤٥ و٣٩ و٣٧ و٣٤ و٢٩، واكتشافات ممكنة في قطاعات ٨٤ و٥٥ و٢٨ و٢٣ و١٧.

وقالت الهيئة في ورقة لها بعنوان "هيئة استكشاف وإنتاج النفط- الإنجازات والطموحات المستقبلية"، إن متوسط الإنتاج اليومي الفعلي من النفط خلال الفترة يناير- أبريل ٢٠٠٩ بلغ ٢٨٤ ألف و٩٦٠ برميل، والإنتاج اليومي المخطط له خلال نفس الفترة بلغ ٢٨٤ ألفاً و١٣٧ برميلاً، بينما بلغ متوسط الإنتاج اليومي في عام ٢٠٠٨ "٢٩٤ ألفاً و١٤٠ برميلاً"، في حين بلغ مخزون النفط ١٠,٩ مليار برميل والغاز ١٨,٢ تريليون قدم مكعب.

وتخطّط الهيئة خلال العام ٢٠٠٩ لحفر ١٣٢ بئراً منها ٣٣ بئراً استكشافياً و٩٩ بئراً تطويرياً.

وأوضحت أنها عملت على فتح مناطق جديدة للاستكشاف، ودخول مناطق التخلي كقطاعات، وإعادة تقسيم بعض القطاعات، كما تم حفر ١٠٧ آبار في عام ٢٠٠٨.

وأشارت إلى أن عدد القطاعات النفطية بلغ حتى أبريل ٢٠٠٩ "١٠٠ قطاع" منها ١٢ قطاعاً إنتاجياً تعمل فيها ١٠ شركات، و٣٧ قطاعاً استكشافياً تعمل فيها ١٧ شركة، و٥٠ قطاع مفتوحاً، وقطاع واحد قيد المصادقة، بالإضافة إلى ٤٠ شركة خدمات نفطية.

وذكرت هيئة استكشاف وإنتاج النفط أن ٦ قطاعات استكشافياً أصبحت إنتاجية خلال السنوات القليلة الماضية، وهذه القطاعات هي ٥٣ و٥١ و S1 و٩ و٤٣ و S2، وأن هناك ٩ اكتشافات تحت التقييم في قطاعات ٤١ و١ و٤٧ و٤٩ والقطاع البحري ١٥ و٧١ و٣٣.

وقالت الهيئة إن هناك ١٣ حوضاً رسوبياً في بلادنا في حين يتم إنتاج النفط من حوضين فقط هما السبعتين وسيئون.

كما تم توقيع ٨٨ اتفاقية مشاركة في الإنتاج منذ بداية الاستكشاف النفطي في اليمن، وحفر ٢٠٢٠ بئراً منها ٤٦٦ بئراً استكشافياً و١٥٥٤ بئراً تطويرياً، وإجراء مسوحات سيزمية ثنائية الأبعاد لحوالي ١٧٣٧٨٨٨٢ كيلو متراً، وثلاثية الأبعاد لحوالي ٨١٨٠٢٨ كيلو متراً مربعاً. □

التحضير لعقد المؤتمر الاستثماري الاقتصادي "عدن.. بوابة اليمن للعالم"

صنعاء- "الميثاق"

ناقشت اللجنة المكلّفة بإعداد وحصر الفرص الاستثمارية للمؤتمر الاستثماري الاقتصادي "عدن.. بوابة اليمن للعالم" - الذي يعقد خلال الفترة ١١- ١٢ نوفمبر القادم - برئاسة الوكيل المساعد بمحافظة عدن أحمد الضلاعي أمس عدداً من التصورات الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة الحرة بعدن.

وتناول الاجتماع الذي ضم ممثلين عن المنطقة الحرة بعدن ووزارات الصناعة والتجارة والسياحة والكهرباء والطاقة والمياه والبيئة والهيئة العامة للاستثمار وبرنامج تطوير مدن الموانئ والمنطقة الصناعية التحضيرات المتعلقة بالمؤتمر، كما تطرق الاجتماع لفرص الاستثمار التي يمكن تقديمها خلال المؤتمر خصوصاً في المنطقة الحرة بعدن والميناء ومشاريع البنى التحتية.

وأقرّ الاجتماع تشكيل لجنة من قيادة المحافظة بهدف إعداد قائمة الفرص الاستثمارية على مستوى المحافظة في جميع المجالات، ولجنة فنية للاستثمار من بيت الخبرة للدراسات والاستشارات تتولى النزول الميداني للمرافق المختلفة بهدف الاطلاع على الفرص الاستثمارية والتأكد من خلو هذه الفرص من أي إشكالات.

وتستعد مدينة عدن حالياً لاحتضان المؤتمر الاستثماري الاقتصادي "عدن.. بوابة اليمن للعالم" الذي تنظمه الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة والمنطقة الحرة بعدن والسلطة المحلية للمحافظة وبيت الخبرة للدراسات والاستشارات خلال الفترة ١١-١٢نوفمبر القادم.

وأوضح رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن الشيخ محمد عمر بامشموس أن المؤتمر سيهدف إلى تحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار في عدن والمنطقة الحرة ووسائل تجاوزها وتحديد رؤية إستراتيجية لتنمية عدن والمنطقة الحرة ومرتكزات البيئة الاستثمارية للمنطقة الحرة وطرق تعزيزها والترويج لفرص الاستثمار في المحافظة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إدارة وتنمية مدن الموانئ والمناطق الحرة.

وأشار بامشموس إلى أن المؤتمر سيشهد مشاركة عدد كبير من الشخصيات الدولية البارزة ورجال الأعمال والاقتصاديين والمسئولين والرؤساء التنفيذيين للشركات الاستثمارية اليمنية والعربية والأجنبية والخبراء من المنظمات الإقليمية والمختصين في الجهات الحكومية المعنية والدول الشقيقة والصديقة.

وأضاف بامشموس أن جدول أعمال المؤتمر يتضمن ستة محاور يناقش الأول الإستراتيجية التنموية لتطوير مدينة عدن واستعادة الأمجاد والثاني مفهوم ودور المناطق الحرة، فيما يناقش الثالث والرابع واقع المنطقة الحرة بعدن والخطة التطويرية لها، ويستعرض المحور الخامس فرص الاستثمار في عدن والمنطقة الحرة فيما يستعرض السادس التجارب الدولية الناجحة في إدارة المناطق الحرة في الإمارات وعمان ومصر وماليزيا والأردن وسنغافورة والصين.

ولفت إلى أن المؤتمر سيصاحبه معرض لاستثمارات عدن والمنطقة الحرة في المجالات الصناعية والتجارية والعقارية والسياحية بالإضافة إلى مشاركة كبرى الشركات العربية والأجنبية في عرض خدماتها التمويلية والاستشارية.

وأشار بامشموس إلى أن الإعداد لهذا المؤتمر جار على قدم وساق من خلال التنسيق مع الجهات والمؤسسات المحلية والخارجية بالإضافة إلى إعداد الخطة الإعلامية للترويج لهذا الفعالية المهمة.

ونوّه إلى أهمية إعداد قائمة بالفرص الاستثمارية لعرضها في المؤتمر على المستثمرين المشاركين فيه. وشدّد على أن تكون هذه الفرص جاهزة وخالية من الإشكاليات حتى يمكن إعطاء المستثمرين صورة مشجعة عن جدية الحكومة لتحسين بيئة الاستثمار وعرضها لمشاريع إستراتيجية هامة.□

اليمن في عضوية 9 مجالس ومنظمات خليجية متخصّصة

أقرّ مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الـ ١١٢ بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية أخيراً، انضمام اليمن إلى اللجنة الوزارية البريد والاتصالات وتقنية المعلومات، لتصبح عضواً في تسعة مجالس ومنظمات خليجية متخصّصة.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وقرّر المجلس الوزاري الخليجي برئاسة الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عمان ورئيس الدورة الحالية يوسف بن علوي عبد الله، رفع توصية بذلك إلى القمة الخليجية القادمة التي ستنعقد في ديسمبر القادم في دولة الكويت.

ويمثّل تعزيز التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي توجّها رئيسياً للحكومة اليمنية خلال الفترة القادمة.

وتسعى الحكومة لتفعيل مجالات التعاون بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، والتحضير للزيارات المتبادلة بين اليمن ودول الخليج، والترويج والتسويق لفرص الاستثمار المتاحة في اليمن لدول المجلس، وتزويد وزارة الخارجية اليمنية بالقوانين والأنظمة والتشريعات النافذة لانسياب حركة النشاط التجاري بين اليمن ودول الخليج.

وأوضح تقرير رسمي حصلت عليه "الميثاق" أن الحكومة وفي إطار مواصلة إجراءات انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي قامت بمتابعة إنشاء مناطق اقتصادية مشتركة مع كل من سلطنة عمان في المنطقة المقابلة للمزيونة والمملكة العربية السعودية في منطقتي الوديعة والطوال، وبدء التواصل مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لاستكمال إجراءات الانضمام، واستمرار التنسيق مع اللجان المشتركة وبالأخص مجلس التنسيق اليمني السعودي لتذليل الصعوبات وتسهيل حركة الصادرات عبر المنافذ البرية للبلدين.

وأشار التقرير إلى وضع خطة عمل تنفيذية للانضمام إلى هيئة المواصفات الخليجية حيث تم الالتزام بدفع حصة اليمن في تمويل ميزانية الهيئة كباقي دول مجلس التعاون الخليجي والالتزام بتطبيق شهادات المطابقة الخليجية للسيارات الجديدة والإطارات واعتماد أدلة العمل بتطبيق جميع المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية المعتمدة والعمل وفق الخطة الزمنية الموضوعة لاستكمال إجراءات الانضمام. كما تم عقد اجتماعات أمنية مشتركة يمنية وعمانية وسعودية وإماراتية، وإعداد وإصدار مصفوفة من التشريعات والقوانين ومواءمتها مع القوانين الموحّدة لمجلس التعاون الخليجي وتوفير بيئة استثمارية مواتية للقطاع الخاص الخليجي والتي من أهمها إصدار التعديلات القانونية للقانون التجاري وقانون الشركات التجارية، وإصدار قانون تملك الأجانب للعقارات، وإعداد مشاريع قوانين الجمارك والسجل العقاري والاتصالات وإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها، وإعداد مشروع قانون بديل للاستثمار ومشروع تعديل قانون ضريبة الدخل.

كما زاد إقبال السياح الوافدين من دول الخليج خلال العام ٢٠٠٨ حيث بلغ عددهم ٢٥٢٦٨٥ سائحاً وبلغ حجم العائدات السياحية الناتجة عنهم ٢٨٢,٧ مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمة عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في دعم عدد من القطاعات.

وكان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أقرّ في ختام أعمال القمة التاسعة والعشرين في ديسمبر ٢٠٠٨ في مسقط انضمام اليمن إلى عدد من الهيئات والمنظمات الخليجية الجديدة، حيث أكّد البيان الختامي للقمة على اعتماد المجلس انضمام اليمن إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس، وإلى جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.

كما انضمت اليمن إلى عضوية مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في مسقط في ديسمبر ٢٠٠١.□

٥,١ مليون برميل نفط مبيعات نوفمبر

أقرت اللجنة العليا لتسويق النفط الخام في اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مبيعات النفط الخام لدورة نوفمبر ٢٠٠٩، بكمية إجمالية خمسة ملايين و١٠٠ ألف برميل. حيث أقرت اللجنة بيع كميات النفط المتاحة لخام المسيلة والبالغة مليونين و٧٠٠ ألف برميل وفقاً لأفضل سعر تنافسي قدم من قبل شركة يونيبك التي تنافست مع ١٢ شركة في هذا العرض لدورة نوفمبر.

وتضمن العرض التنافسي الفائز والمحدد ببرنت المؤرخ زيادة بمقدار ٦٢ سنتاً للبرميل الواحد.

وأقر الاجتماع بيع الكميات المتاحة من نفط مأرب، والبالغة مليونين و٤٠٠ ألف برميل ببرنت المؤرخ زائداً ٢٢ سنتاً باعتباره أفضل عرض قدم في التنافس الذي شاركت فيه ٦ شركات على شراء كمية ٦٠٠ ألف برميل المخصصة للبيع في السوق الدولي، وذلك من قبل شركة يونيبك على أن تباع باقي الكمية البالغة مليوناً و٨٠٠ ألف برميل لشركة مصافي عدن وفقا للسعر الرسمي أعلاه المقر لشهر نوفمبر.

واطلعت اللجنة العليا على تقرير اللجنة الفنية بشأن مستوى تنفيذ دورات مبيعات سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٩، والذي أوضح سير الإجراءات الفنية والمالية المتعلقة ببرنامج شحن الكميات المباعة للدورتين. وأكد التقرير أن البرنامج يسير بصورة جيدة وفقاً للإجراءات الاعتيادية المتبعة.□

الترويج للتنوّع السياحي في صنعاء القديمة

يقيم مكتب السياحة بأمانة العاصمة اليوم الاثنين ندوة للترويج السياحي تتناول التنوع السياحي لصنعاء القديمة وما تشمله من تراث حضاري وإنساني عالمي جاذب للفرص الاستثمارية وذلك تحت عنوان "صنعاء القديمة تراث إنساني عالمي جاذب للاستثمار- أهمية الحفاظ وضرورة التهيئة".

وتقدم في الندوة التي ستقام برعاية كل من وزير الدولة أمين العاصمة عبد الرحمن الأكوع ووزير السياحة نبيل الفقيه ورقتا عمل الأولى للدكتور محمد عبد الباري القدسي أمين عام اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة تتناول موضوع "صنعاء القديمة تراث عالمي مسئولية دولية وإنسانية" والثانية للدكتور محمد علي جمعان باحث متخصّص تتناول "فاعلية الترويج لصنعاء القديمة كوجهة سياحية عالمية جاذبة للاستثمار".

كما سيتخلل الندوة التي من المقرر أن يحضرها عدد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية ورجال المال والأعمال والمسئولين في مديريات أمانة العاصمة عرض فيلم وثائقي سياحي ترويجي للنواحي الجمالية والفرص الاستثمارية السياحية المتاحة في العديد من المناطق في البلد.□